النقد اللغويّ عند الأعلم الشنتمريّ
كتاب(تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب) إنموذجاً

م.م. إيمان عبد جاسم
جامعة البصرة/ كلية التربية القرنة/ قسم اللغة العربيّة
eman.jasim@uobasrah.edu.iq

الملخّص:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن معالم النقد اللغويّ في كتاب تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمريّ، وإيضاح ما عرضه الأعلم من مسائل نقديّة توزعت دراستها على مستويات النقد اللغويّ المعروفة، و معرفة الحجج والأدلّة التي اعتمدها، التي تصبو إلى إثبات رأي وتفنيد آخر، فضلاً عن الكشف عن أهم المصطلحات النقديّة التي وظّفها في أسلوبه النقديّ الذي كان أسلوباً بعيداً عن الحدّة والنقد المتعصّب والألفاظ الشنيعة إلّا في مواضع قليلة جداً. من هنا جاء هذا البحث ليسلّط الضوء على تلك الحقائق على وفق مطالبه التي جعلتها على سبعة مطالب بعد المقدّمة ونبذة مختصرة عن حياة المصنّف.

الكلمات مفتاحية: (النقد ـ النقد اللغويّ ـ الأعلم الشنتمريّ ـ تحصيل عين الذهب).

Linguistic Criticism in Al-A'lam Al-Shantamari
The Book (Obtaining the Essence of Gold from the Mine of the Essence of Literature in the Science of Arab Metaphors) as a Model

Iman Abdul Jassim
University of Basra / Al-Qurna College of Education / Department of Arabic Language

Abstract:

This research aims to reveal the features of linguistic criticism in the book Tahsil Ain Al-Dhahab by Al-A'lam Al-Shantamari, and to clarify the critical issues presented by Al-A'lam, whose study was distributed across the known levels of linguistic criticism, and to know the arguments and evidence he relied on, which aspire to prove one opinion and refute another, in addition to revealing the most important critical terms he employed in his critical style, which was a style far from harshness, fanatical criticism and heinous words except in very few places. Hence, this research came to shed light on those facts according to its

demands, which it made into seven demands after the introduction and a brief overview of the author's life.

Keywords: (Criticism - Linguistic Criticism - Al-A'lam Al-Shantamari - Tahsil Ain Al-Dhahab).

المقدّمــة :الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد أفصح العرب لساناً وأحسنهم بياناً وأعذبهم منطقاً وعلى آله وصحبه ومن تابعهم بإحسان إلى يوم الدين.

كان للغويين والنحاة باع طويل في النقد اللغويّ، إذ تصدّوا لقضايا لغويّة كثيرة، ووقفوا منها موقف المحقّق الناقد على وفق معايير علميّة تعتمد الدليل والحجّة، ولا سيما في الشروح التي تكاد تلتزم بمنهج نقديّ موحّد وهو اللجوء إلى النقد المباشر الذي يكون بالتعليق على شواهد الكتاب المشروح عادةً بعد عرض الآراء الخلافيّة التي تسبق أو تعقب الاحتجاج بهذه الشواهد، وليوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمريّ جهود لا تغفل في هذا المجال، لذا آثرت البحث في كتابه(تحصل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب) الذي يحمل بين دفتيه كمّاً عظيماً من المواضيع النقديّة اللغويّة، على اختلاف مستوياتها وقضاياها، مع أنّه لم يخصّصه لذلك، وإنّما هو شرح لشواهد سيبويه الشعريّة في الكتاب حتّى اشتهر بـ(شرح شواهد سيبويه) أو (شرح أبيات سيبويه)، فكان الهدف من هذا البحث معرفة مستويات النقد اللغويّ ودراستها من خلال ما تخلّلت مباحثه من معالجات نقديّة، مع ملاحظة أنّه لا يكون اللجوء إلى هذا المبدأ النقديّ مرتبطاً بنزعة الأعلم نفسه بقدر ارتباطها بطبيعة الموضوع والمسائل المتعلّقة بالأبياتالشعريّة والمثارة حولها، فـ((النقد اللغويّ جانب من جوانب عناية العرب بلغتهم، ووسيلة من الوسائل التي اتّخذوها لبيان سحرها، والحفاظ على سلامتها ونقائها. لقد عرف العرب النقد اللغويّ، وتوسعوا فيه، واهتموا به في مصنفاتهم، حتّى لقد ذهب بعضهم إلى أنّ العرب لم يعرفوا غير ضربين من النقد: الأوّل هو النقد اللغويّ، والثاني هو النقد البيانيّ الذي يقوم على نقد الصورة البلاغيّة المختلفة، والكشف عن طبيعتها، والتفنّن في شرحها، وإبراز مواطن الجودة والرداءة فيها))،[i] وبعدّ اللغة منظومة للتعبير والتواصل اللفظيّ فهي تتضمّن أربعة أنظمة أو مستويات هي: النظام الصوتيّ والنظام الصرفيّ، والنظام النحويّ، والنظام الدلاليّ، وعليه فالنقد اللغويّ هو النقد الذي يتّخذ من هذه الأنظمة مرجعيّته في التحليل والتقويم والحكم، فالجودة التي هي معيار للحكم على النصّ بمقتضى هذا النوع من النقد تعني: سلامة التركيب النحويّ وصحّة البناء الصرفيّ والصوتيّ وصواب الدلالة؛[ii] لذا سأقسّم البحث على هذه المستويات مع بيان الحجج والأدلّة المستعملة في التحليل والتقويم ومعايير الحكم، فابتدأت البحث بمقدّمته ومن ثم آثرت أنْ أبيّن نبذة مختصرة عن الأعلم الشنتمريّ، وبعدها مطالب البحث التي توزّعت على مستويات النقد أعلاه، فكان المطلب الأوّل النقد الصوتيّ، ومن ثمّ النقد الصرفيّ، وبعده النقد النحويّ، والنقد المعجميّ الدلاليّ، ولم أغفل ما ورد من نقد لرواية بعض الأبيات، والنقد الوارد على لغات العرب في الكتاب موضوع

الدراسة، كما أنّ الأعلم ضمّن شرحه نقود لعلماء آخرين قد أشرت إليها في هذا البحث، ومن ثمّ وضعت خاتمة تضمّنت أبرز النتائج التي توصلت إليها، وما توفيقي إلّا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

نبذة مختصرة عن الأعلم الشنتمريّ: هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحويّ يكنّى بأبي الحجّاج،[iii] ولقّب بالأعلم؛[iv] لأنّه كان مشقوق الشفة العليا، ومن كان هكذا يقال له الأعلم،[v] ونسب إلى شنتمريّة الغرب فقيل له الشنتمريّ.[vi] كان عالماً باللغة والعربيّة، ومعاني الأشعار حافظاً بجميعها، كثير العناية بها، حسن الضبط لها، مشهوراً بمعرفتها واتقانها وكانت الرحلة في وقته إليه،[vii] وإماماً باللغة والنحو[viii]، وأخذ عن إبراهيم الإفليلي وطبقته،[ix] وأبي سهل الحرّانيّ وأبي بكر بن أحمد بن مسلم الأديب،[x] وقد أخذ عنه أبو علي الحسين بن محمّد الغسّانيّ الجَيّاني.[xi]ومن مؤلّفاته شرحان للجمل: شرح الجمل للزجاجيّ وشرح أبيات الجمل[xii]، وشرح حماسة أبي تمام، وساعد ابن الإفليليّ في شرح ديوان المتنبيّ[xiii]، ومن مؤلّفاته أيضاً شرح شواهد كتاب سيبويه وشرح ديوان زهير بن أبي سلمى، وتحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب الذي هو موضوع الدراسة، وشرح الشعراء الستة، وشرح ديوان طرفة بن العبد، وشرح ديوان علقمة الفحل، والنكت على كتاب سيبويه[xiv]، والفرق بين المُسْهِب والمُسْهَب، والمسألة الزنبوريّة، وله أيضاً مقالات ثلاث في الصرف والنحو سماه المقالات الثلاث في الصرف والنحو، إذ يشمل هذا الكتاب ثلاث مقالات تشمل كلّ واحدة منها على فصول في الاسم والفعل والحرف[xv]. وكان مولده سنة عشر وأربعمائة، وتوفّي في الأندلس سنة ست وسبعين وأربعمائة بمدينة إشبيلية[xvi]، وقيل توفي سنة ست وأربعين وأربعمائة[xvii]، وقيل ست وتسعين وأربع مائة[xviii]، وأجمعت المصادر على وفاته في سنة ست وسبعين وأربع مائة.

المطلب الأوّل :النقد الصوتيّ: النقد الصوتيّ نقد ينظر إلى سلامة اللغة في مستواها الصوتيّ، إذ أبدع اللغويّون الأوائل في التحليل الصوتيّ الذي يُعد جزءاً مهمّاً في العمليّة النقديّة، فراقبوا الأداء الصوتيّ، ووضعوا أسسه، إذ كانت الحاجة ملحّة لتأسيس قواعد صوتيّة تجنّب اللغة –في مستواها الصوتيّ– الخروق والانحرافات عن جادّة الصواب اللغويّ. استهدف النقد الصوتيّ في أولى بداياته الحركة الشعريّة التي هي مجموعات صوتيّة تدركها الأسماع ويترتب على هذا السمع ما أطلق عليه البلاغيون بالتنافر والتآلف،[xix] فالتنافر والتآلف الذي يرد في النصوص الشعريّة شكّل نقداً صوتيّاً، حيث عرف القدماء كنه هذا النقد من دون عنونته أو جعله علماً له أصوله وقواعده التي قررت فيما بعد،[xx] ومن ثمَّ تجاوز نقد العيوب الصوتيّة بسبب التآلف والتنافر فدخل منعطفاً جديداً وأخذ منحى آخر يهدف إلى وضع نقوداً وتعبيرات لقواعد وأسس بناء المفردة صوتياً وظواهرها التركيبيّة، فاتجهوا إلى نقود ومناقشات تستند إلى الضوابط والقوانين الصوتيّة عبّروا عنها بالخطأ والتحليل والتعليل والتفسير والتقويم ومن النقود الصوتيّة ما أثاره الأعلم في شرحه قول الشاعر[xxi]:

متى أنامُ لا يؤَرِّقني الكريّ

قال الأعلم: ((وحكى سيبويه أنّ بعض العرب يشمُّ الضمّ في(يؤرّقني)على تقدير وقوعه موقع الحال، أي: متى أنام غيرَ مؤرّقٍ، وهذا أبين إلّا أنّ فيه قبحاً؛ لإسكان الفعل في حال رفعه، وجاز مع قبحه لتوالي الحركات واستثقال الضمّة والكسرة)).[xxii] ذهب الأعلم إلى أنّ إشمام الضمّ في يؤرقني قبيح مع بيانه، معلّلاً بعلة إسكان الفعل في حال رفعه، والضرورة الصوتيّة جوّزت هذا الإسكان بسبب توالي الحركات فيه، وثقل حركتي الضمّة والكسرة، ((ومعلوم أنّ هذا الإشمام إنّما هو للعين لا للأذن وليست هناك حركة البتة ولو كانت فيه حركة لكسرت الوزن ألا ترى أنّ الوزن من الرجز ولو اعتدت القاف متحرّكة لصار من الكامل))[xxiii]، فاحتاج فأشمّ الساكن الضمّة، وإنّما قال سيبويه ذلك؛ لأنّ بعده ولا أسمع، وهو فعل مرفوع، فحكم الأول الذي عطف عليه هذا الفعل أنْ يكون مرفوعاً، لكن لما لم يمكنه أنْ يخلص الحركة في يؤرقني أشمّها وحمل أسمع عليه؛ لأنّه وإنْ كانت الحركة مشمّة فإنّها في نية الإشباع، والإشمام هنا ضرورة؛ لأنّه لو قال: (لا يؤرقني) فأشبع لخرج من الرجز إلى الكامل -كما تقدم القول فيه- وهذا يؤدّي إلى وقوع المحال، إذ محال أنْ يجمع بين عروضين مختلفين.[xxiv] وانتقد الأعلم الإدغام في قول زهير[xxv]:

ويُظْلَمُ أحياناً فيظَّلِمُ

قال الأعلم: ((الشاهد فيه قلب الطاء من(يظطلم) ظاء معجمة، لما أرادوا إدغام الطاء فيها، والظاء أصليّة، والطاء مبدلة من تاء(مُفْتَعِلٍ) الزائدة، فلما أرادوا الإدغام قلبوا الأصليّ إلى موضع الأصليّ ليدغم الزائد فيه، والأكثر الأقيس(مطّلم) بطاء غير معجمة؛ لأنّ حكم الإدغام أنْ يدغمَ الأوّل في الثاني ولا يراعى فيه أصل ولا زيادة)).[xxvi] اعتمد الأعلم في نقده معياري الكثرة والقياس، فالأقيس والأكثر عنده(يطّلم) لا (يظّلم)، ولو رجعنا إلى أصل الكلمة لوجدناه(يظتلم) وعليه فمن قال: (يظطلم) هو الوجه -عند ابن جنّي- إذ أبدل التاء طاء، لأجل الظاء قبلها، ومن قال: (يطّلم) أبدل الظاء طاء وأدغمها في الطاء لقربها منها، وموافقتها إيّاها في الاستعلاء والإطباق،[xxvii] فالإبدال الأوّل(يظطلم) نتج عنه إبدال آخر ذهب باللفظة عن حكم الوجه، وعندي أنّه غير جائز قلب الأصليّ(الظاء) إلى الزائد(الطاء)، لأنّه لا يؤمن اللبس بخلاف الإبدال في(يظّلم) وهو إبدال الزائد إلى أصليّإذ يحافظ على المعنى ويمنع اللبس.

المطلب الثاني: النقد الصرفيّ: اهتم النحاة النقّاد منهم خاصّة بالجانب الصرفيّ وأبنية المفردات، ووضعوا لذلك معايير وحدوداً على وفق ما جاءت به قواعدهم، وألزموا الشعراء بعد ذلك بعدم الخروج عنها، فآخذوا الشعراء فيما وقعوا فيه من أخطاء وعيوب من جهة البنية الصرفيّة للفظ، فالنقد الصرفيّ: هو((النقد الذي اعترض فيه على النصّ من زاوية علم الصرف، وهو النظر إلى الكلمة المفردة أو اللفظة من حيث سلامتها))،[xxviii] وعليه أصبحت الصيغة الصرفيّة موضع اهتمام النقّاد، وفي شواهد كتاب سيبويه ميدان فسيح لمثل هذه المآخذ التي ناقشها الأعلم في كتابه بمعالجات نقديّة، ومنها:

قول حسان بن ثابت[xxix]:

لنا الجفناتُ الغرُّ يلمعْنَ بالضحى وأسيافنـــا يقطـرنَ من نجـدةٍ ضحـى

قال الأعلم: ((الشاهد فيه وضع الجفنات، وهي لما يقل من العدد في الأصل، لجريها في السلامة مجرى التثنية، موضع الجفان التي هي للتكثير... والأسياف جمع لأدنى العدد فوضعه موضع الكثير)).[xxx] نقد الأعلم قول حسّان المتقدّم الذكر نقداً صرفيّاً دلاليّاً، فالمقام مقام تعظيم وفخر، إذ وصف حسّان قومه بالندى والبأس وهذا يستوجب منه توظيف جموع الكثرة، لكنّه وظّف جموع دالّة على القليل، وهذا ما جعله عرضة للنقد من قبل النحاة والشعراء ومنهم النابغة الذبيانيّ، فقد تنبّه وتصدا له في إنشاده هذا البيت-كما روي- إذ عدّ النابغة جمع المؤنّث السالم من قَسِيم جمع القِلَّةِ، والقلَّةُ في مورد الكرم مذمومة، وهو قصد بذلك كلمة(الجَفَنات) وهو جمع جفنة.

ويقع هذا النقد في جدليّة الصحّة والإنكار، إذ أنكر الأستاذ طه أحمد أبراهيم هذا النقد؛ وحجّته أنّ مصطلحات من قبيل جمع التصحيح وجمع التكسير وجموع القلّة وجموع الكثرة، لم يكن بوسع الجاهليّ أنْ يفرّق بينها، إذ لم تكن له ذهنيّة علميّة كما هي عند الخليل وسيبويه، ومثل هذا النقد لا يصدر إلّا عن رجل عرف مصطلحات العلوم، وعرف الفروق البعيدة بين دلالات الألفاظ، وألمّ بشيء من المنطق،[xxxi] ومنهم من اعترض على التشكيك في صحّته، فقول النابغة: (أقللت جفانك وسيافك) لا علاقة لها بالمصطلحات ودقّتها، إذ كان تفريق العرب مبنيّاً على طبيعة حسّهم اللغويّ، وهذا الأمر الذي بني عليه علماء النحو قواعدهم ومصطلحاتهم في جموع القلّة وجموع الكثرة، إذ لا يكون لهم دقّة التفرقة بين استعمالات هذه الجموع من دون أنْ يصدروا بها عن الاستعمال العربيّ الذي يفرّق بين هذه الصيغة وتلك من دون أنّ يكون هذا الاستعمال صادراً عن ذهن علميّ كذهن الخليل.[xxxii]

وانتقد الأعلم رأي من زعم أنّ وزن(أرْنِب)(فَعْلَلٌ)، ورأى أنّ رأي سيبويه بأنّه على وزن(أفْعَل) وإنْ لم يعرف اشتقاقه هو الصحيح، وذلك في شرحه قول ليلى الأخيليّة:[xxxiii]

كُراتُ غلامٍ من كساءٍ مؤرنَب

إذ رأى أنّ وزن(مؤرْنب) هو(مُؤفْعَل) من الأرنب، لغلبة الزيادة على الهمزة أوّلاً في بنات الثلاثة، وعليه تكون الهمزة زائدة، ومنهم من زعم أنّ الهمزة أصليّة محتجّاً بهذا البيت،[xxxiv] إلّا أنّ الأعلم رأى أنّ الرأي الصحيح الرأي القائل بزيادتها محتجّاً بالقياس وقول العرب، فقال: ((والصحيح قول سيبويه؛ لما يعضده من القياس في كثرة زيادة الهمزة في مثل هذا المثال، ولقول العرب: كساء مرنبانيّ إذا عُمِل من أوبار الأرانب، فمؤرنب بمنزلة مرنبانيّ ولا همزة فيه فهمزة مؤرنب زائدة)).[xxxv]

وفي قول الشاعر[xxxvi]:

أنعتُ أعياراً وعينَ الخنزرا

أنعتُهـــنَّ آيُـــراً وكَمـــــــــرَا

قال الأعلم: ((الشاهد في قوله(آيرا) على(أفعُل) كما قالوا: أثوُب، والقياسُ أنْ تبنى على (أفْعَال) كأبيات وأثواب)).[xxxvii] نقد الأعلم جمع (آيُرا)؛ محتجّاً بمخالفة القياس في بناء جمعه على(أفعُل)، والقياس فيه على(أفْعال)، وقاس ذلك على جمع (بيت) على (أبيات) و (ثوب) على (أثواب).

وفي قول لبيد:[xxxviii]

وقبيل من لكيزٍ شاهدٌ رهـــطُ مرجـــومٍ ورهـــطُ ابـــن المعـــلّ

قال الأعلم: ((الشاهد فيه حذفه ألف المعلّى في الوقف ضرورة، شبهها بما يحذف من الياءات في الأسماء المنقوصة نحو قاض وغاز، وهذا من أقبح الضرورة؛ لأنّ الألف لا تستثقل كما تستثقل الياء والواو، وكذلك الفتحة لأنّها من الألف)).[xxxix] رأى الأعلم أنّ حذف الألف من قوله: (المعلّى) من أقبح الضرورة، منتقداً قياس حذفها على ما يحذف من الياءات في الأسماء المنقوصة، فالألف والفتحة التي من الألف لا تحذف؛ لأنّها لا تستثقل كما تستثقل الياء والواو، فليست الضرورة مطلقة ههنا وإنّما هي من أقبح الضرورة، إذ لا يباح للشاعر كلّ ضروب الضرائر؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى الخروج عن قواعد اللغة وقوانينها الصرفيّة، وهذا غير جائز تحت أي مسمّى إذا كان يمسّ القوانين والقواعد اللغويّة الرئيسة.[xl]

وأنشد لجرير:[xli]

لم تتلفّعْ بفضلِ مئزرِها دَعْدٌ ولمْ تُغَذَ دَعْدٌ في العُلَبْ

رأى الأعلم أنّ صرف(دَعْد) أقيس من ترك صرفها؛ لأنّه اسم ثلاثيّ ساكن الأوسط خفيف، فاحتمل الصرف في المعرفة وإنْ كان مؤنّثاً؛ وذلك لخفّته، وقاس ذلك على صرف العرب الأعجميّ المعرفة إذا بلغ هذه النهاية من الخفّة نحو: نوحٍ، ولوطٍ، ولا خلاف بين النحويين في هذا، فالمؤنّث فيما انصرف بمنزلته،[xlii] وقال الأعلم في النكت: ((النحاة مجمعون على صرف المؤنّث الساكن الأوسط وإنّ إجماعهم عليه لم يكن إلّا لشهرة ذلك في كلام العرب مع أنّهم أسقطوا لقلّة الحروف أحد الثقلين، وذلك إجماعهم في نوحٍ ولوطٍ؛ وذلك لنقصان الحروف فمن حيث وجب هذا في الأعجميّ وجب في المؤنّث لنقصان الحروف والحركة))،[xliii] وهو بذلك يخالف سيبويه الذي رأى أنّ ترك الصرف أجود مفصّلاً المسألة في

قوله: ((اعلم أنّ كلّ مؤنّث سمّيته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرّك لا ينصرف، فإنْ سمّيته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنّثاً أو اسماً الغالب عليه المؤنّث كسعاد، فأنت بالخيار إنْ شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود، وتلك الأسماء نحو: قِدْر، ودَعْد، وجُمْل، ونُعْم، وهِنْد، وقد قال الشاعر فصرف ذلك ولم يصرفه:

لم تتلفّعْ بفضلِ مئزرِها دَعْدٌ ولمْ تُغَذَ دَعْدٌ في العُلَبْ

فصرف، ولم يصرف)).[xliv]

المطلب الثالث :النّقد النحويّ:

يقصد به ((النقد الذي اتّخذ تصحيح الخطأ النحويّ في النصّ منهجاً له))[xlv]، ويقصد به -إجرائيّاً- ((النقد الذي يوجّه إلى الجانب النحويّ من الكلام حين يخرج المتكلّم أو الكاتب عن طرائق الأداء اللغويّ المسموح بها نحويّاً من حيث الإعراب، وتركيب الجمل، والرتبة النحويّة، أو بعبارة أخرى الخروج عن المستوى الصوابيّ النحويّ))،[xlvi] وفيه تكون القاعدة النحويّة معياراً في النقد، إذ لابد لناقد اللغة من النظر إلى النصّ بالمنظور النحويّ، وبوصف دقيق قيل: ((النحو في الأدب، كالملح في الطعام، فكما لا يطيب الطعام إلا بالملح، لا يصلح الأدب إلا بالنحو))،[xlvii] والنقد النحويّ كما قال الدكتور داوود سلّوم: ((أقدم أنواع النقد عند الإسلاميّين، فإنّ أوّل فساد اللغة جاء من اختلال النحو والصرف))[xlviii]، وإذا كان النقد النحويّ في ضهوره الأوّل مصروفاً لتقويم النصوص الأدبيّة أو اللغويّة وغيرها من خلال عرضها على قانون القاعدة النحويّة بعدّها معياراً معتمداً في الأنواع النقديّة كافّة،((فقد أصبح النقد النحويّ أبرز جوانب النقد اللغويّ، إذ يدور حول الحكم على توجيهات النحاة للمسائل النحويّة بالحسن والجودة أو القبح والرداءة، وصولاً إلى الرأي الأصوب الذي يتّفق مع قواعد اللغة والمألوف من نظامها اللغويّ السليم، ويستند ذلك الحكم على أدلّة وحجج مختلفة))،[xlix] ومما أورده الأعلم النقد الموجّه إلى قول الفرزدق:[l]

وما مِثْلُهُ في الناس إلّا مُمَلّكاً أبو أُمّه حيٌّ أبوه يُقارِبُهْ

قال الأعلم: ((وتلخيص معنى البيت، ما مثل هذا الممدوح في الناس إلّا الخليفة الذي هو ابن أخته، وهذا المعنى مع سخفه أمثلُ مما عبّر به عنه من لفظه؛ لأنّه فرّق بين النعت والمنعوت في قوله: (حيٌّ يقاربُهُ) بخبر المبتدأ وهو قوله: (أبوه)، وفرّق بين المبتدأ الذي هو(أبو أمّه) وبين خبره بقوله: (حيّ)، فأحال اللفظ حتّى عميَ المعنى السخيف فازداد قبحاً إلى سخفه)).[li] نقد هذا البيت من جهة المعنى ومن جهة اللفظ مستعملاً كلمات حادّة شديدة في النقد وهي(سخيف، قبيح)،

غير إنّ نقده لم يكن خالياً من الحجج والأدلّة، فعيب عليه صعوبة فهم البيت، ولا سبيل إلى فهمه إلّا من خلال نظم الكلم وتوخي معانيه، فجمع بيت الفرزدق بين التعقيد اللفظيّ والتعقيد المعنويّ، إذ إنّ كلامه غير ظاهر الدّلالة على المراد لخلل واقع في نظم الكلمات بسببِ تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك ممّا يوجب صعوبة فهم المراد، إذ فيه فصل بين المبتدأ والخبر أي(أبو أُمّه أبوه) بالأجنبيّ الّذي هو(حيّ)، وبين الموصوف والصّفة(حيّ يقاربه) بالأجنبيّ الّذي هو(أبُوه)، وتقديم المستثنى(مملّكاً) على المستثنى منه(حيّ)، وفصل بين البدل وهو(حيّ) والمبدل منه وهو(مثله)، وحصل التباس المعنى من كثرة الضمائر وعدم معرفة إلى منْ تعود[iii].

وفي قول الفرزدق:[iiii]

أتغضبُ إنْ أذنا قتيبة حُزّتا جهاراً ولم تَغْضَبْ لِقتلِ ابنِ حازمِ

انتقد الأعلم رأي المبرّد وهو فتح همزة إنّ في قوله: (أتغضبُ إنْ أذنا قتيبة حُزّتا) بقوله: ((الشاهد فيه كسر همزة (إنْ) وحملها على معنى الشرط لتقديمه الاسم على الفعل، وذلك جائز في (إنْ) مع الماضي... ولو فتح(أنْ) لم يحسن؛ لأنّها موصولة بالفعل فيقبُح فيها الفصل، وردّ المبرّد[liv] كسرها وألزم الفتح؛ لأنّ الكسر يوجب أنّ أذني قتيبة لم تحزّا بعد، ولم يقل الفرزدق هذا إلّا بعد قتله وحزِّ أُذنيه، والحجّة لسيبويه إنّ لفظ الشرط قد يقع لما هو في معنى المضي كما قال:[lv]

إنْ يقتلوك فقد هتكْتَ حجابَهم بعُيينةَ بنِ الحارثِ بنِ شهابِ

فقال: إنْ يقتلوك، وقد قُتِلَ))،[lvi] فتوهّم المبرّد أنّه إذا كسر(إنْ) لا يجوز أنْ تكون أذناه محزوزتين؛ لأنّ(إنْ) توجب الدلالة على الاستقبال، وأنّ الفرزدق قد قال هذا البيت بعد قتل قتيبة وحزّ أذنيه، أمّا معنى البيت فماضي،[lvii] فرأى أنّها مؤكّدة مخففة من (أنّ)[lviii] بخلاف سيبويه الذي ذهب إلى أنّها (إنْ) شرطيّة لا يمكن فتح همزتها،[lix] ولم يستحسن الأعلم رأي المبرّد مستشهداً على صحّة رأي سيبويه بالشعر العربيّ، وبحجّة سيبويه بعدم جواز الفصل بين أنْ والفعل؛ لأنّها موصولة بالفعل، فيقبُح فيها الفصل كما قبح أنْ تفصل بين كيْ والفعل، فلما قبح ذلك ولم يجز حمل على (إنْ)؛ لأنّه قد تقدّم فيها الأسماء قبل الأفعال،[lx] وأجاب الأعلم عن تأويل المبرّد بتأويل البيت على وجه آخر، وذلك بحمل الفعل على غير الفعل الظاهر في البيت، فكأنّهم افتخروا بقتله، فقال: إنْ يفخروا بقتلك فإنّ الأمر كذا وكذا.(lxi)

وفي قول عمر بن شأس[lxii]:

بني أسدٍ هلْ تعلمونَ بلاءَنا إذا كان يوماً ذا كوكبَ أشنَعَا

قال الأعلم: ((وفي نصب (أشنعا) تقديران أجودهما أنْ يكون نصبه على الحال المؤكّدة؛ لأنّه إذا وصف اليوم بظهور الكواكب فقد دلّ على الشنعة، والحال المؤكّدة تُستعمل كثيراً كقولهم: قم قائماً، وكما قال الله جلّ وعزّ ﴿وأرسلناك للناس رسولاً﴾، والتقدير الآخر أنْ يكون نصبه على الخبر المؤكد به، والخبرُ لا يكادُ يقع لفائدة يُحتاج إليها لا يستغنى عن ذكرها، وقد أستغني عنه هنا؛ فلذلك قبُحَ هذا التقدير وضعف))،[lxiii] فالأعلم هنا لا ينتقد لغة الشاعر عينها، وإنّما ينتقد الأوجه المحتملة لنصب(أشنعاً)، ويفاضل بين التقديرين مع ذكر العلّة لجودة أحدهما وقبح وضعف الآخر مستدلاً بالمنقول.

وفي قول سواده بن عَدِيّ، وقيل لأمية بن أبي الصلت[lxiv]:

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيٌ نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنى والفَقيرا

قال الأعلم: ((استشهد به على إعادة الظاهر مكان المضمر وفيه قُبح إذ كان تكريره في جملة واحدة؛ لأنّه يستغني بعضها عن بعض كالبيت فلا يكاد يجوز إلّا في ضرورة كقولك: زيدٌ ضربتُ زيداً)).[lxv] قبّح الأعلم إعادة لفظة (الموت) الثانية وتكريره وعدم استعمال المضمر محلّه، إذ أظهر الموت مرتين، ومن ثمّ أجاز وحسّن إعادته في جملتين؛ لأنّه قد يسكت على الجملة الأولى ثمّ تستأنف الأخرى، كما في قولك: زيدٌ شتمتُه وزيدٌ أهنتُه، فقد يستأنف الثانية بعد ذكر رجل غير زيد، فلو ذكر المضمر في مثل هذه مكان الظاهر وقال: زيدٌ ضربتُه وهو أهنتُه لجاز أنْ يتوهّم الضمير لغير زيد، وبإعادته مظهراً يزال التوهّم، ولو أعيد مظهراً في الجملة الواحدة كقولك: زيدٌ ضربتُه لا يتوهّم الضمير لغيره؛ لأنّك لا تقول: زيدٌ ضربتُ عمراً.

والإظهار في البيت أعلاه أحسن منه في زيد ونحوه؛ لأنّ الموت اسم جنس وضع لماهيّة شيء معين فإذا أعيد مظهراً لم يتوّهم أنّه اسم لشيء آخر غير الموت، بخلاف زيد ونحوه الذي يكون اسماً مشتركاً بين أكثر من شخص، فلو أعيد مظهراً لتوهّم زيداً آخر غير زيد الأوّل؛ لذلك كان الإظهار في البيت أمثل؛ لأنّه لا يُشكِل.[lxvi]

وفي قول الشاعر:

فَزَجَجْتها بمزجَّةٍ زجَّ القلوصَ أبي مَزاده

قال الأعلم: ((الشاهد فيه الفصل بين الزجّ وأبي مزاده بالقلوص وهي مفعولة، والتقدير زجّ أبي مزادة القلوص، ومثلُ هذا لا يجوز في شعر ولا غيره، وإنّما يجوز بالظرف خاصّة، لأنّه موجود وإنْ لم يُذكر فأقحم لذلك)).[lxvii] اعترض الأعلم على الشاعر لفصله بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف؛ لأنّ ذلك غير جائز في العربية، ولا يجوز حمله على

الضرورة الشعريّة كذلك، فاعترض بين المصدر المضاف وفاعله ففصل بينهما بالقلوص، وبرّأ الزمخشريّ سيبويه من إجازة مثل هذا الفصل؛ لأنّ سيبويه لا يرى الفصل بغير الظرف والجار والمجرور، فكيف يحتجّ بما خالف مذهبه؟![lxviii]

وفي قول الشاعر[lxix]:

ترى الثورَ فيها مُدْخلَ الظلِّ رأسَه وسائرُهُ بادٍ إلى الشمسِ أجمعُ

قال الأعلم: ((الشاهد فيه إضافة (مُدخِل) إلى(الظلِّ) ونصبُ (الرأسِ) على الاتّساع والقلب، وكان الوجه أنْ يقول: مدخلَ رأسِهِ الظلَّ؛ لأنَّ الرأس هو الداخل في الظلّ، والظلِّ المدخل فيه)).[lxx] الأعلم هنا يفسّر البيت اعتماداً على الواقع الخارجيّ؛ لأنّ الواقع يفرض أنْ يكون الرأس هو الداخل والظلّ المدخول فيه؛ لذلك لم يرتض إضافة الشاعر(الظلَّ) لـ (مدخل) والصواب عنده أنْ يكون الرأس هو المضاف إليه لتخصصه بالدخول.

وفي قول الشاعر[lxxi]:

بكيتُ وما بُكا رجلٍ حزينٍ على ربعينِ مسلوبٍ وبالِ

قال الأعلم: ((الشاهد فيه جريُ(مسلوبٍ وبالٍ) على الربعين نعتاً، والرفعُ فيهما حسنٌ؛ لإمكان التبعيض فيهما والقطع، والتقديرُ أحدهما مسلوبٌ والآخر بالٍ))،[lxxii] فهو هنا ينتقد ويحسّن ويعلّل ويقدّر؛ ليبين صواب مذهبه وحسن الوجه الذي اختاره، وهو مذهب حسن الرفع، وما يؤيّد جواز الرفع قول سيبويه بعد هذا البيت: والقوافي مجرورة، وهو الآخر غلّط بقوله هذا؛ لأنّ(بالٍ) اسم منقوص حذفت ياؤه فيستوي بذلك رفعه وجرّه،[lxxiii] ورأى الشنتمريّ أنّ الحجّة في ذلك لسيبويه؛ لأنّ قوافي القصيدة لو لم تكن مجرورة لم يضِق على الشاعر أنْ يأتي باسم آخر غير منقوص؛ ليكون الرفع فيه واضح بيّن، وأيضاً الشاعر المجيد قد يسكن القوافي ولا يطلقها، كقول الحطيأة:[lxxiv]

شاقتكَ أظعانٌ لِيَ لـــــى دون ناظـــــرة بواكـــرْ

فلو أطلق قوافي القصيدة لكانت مرفوعة.[lxxv]

وفي قول رجل من بني سلول:[lxxvi]

وأنت امرؤٌ منا خُلقتَ لغيرنا حياتُك لا نفعٌ وموتُك فاجعُا

قال الأعلم: ((رفع ما بعد (لا) من غير تكرير، وقد تقدّم قبحه، ونظير البيت قوله: زيد لا قائم، لا يحسن حتّى يقول: لا قائم ولا قاعد)).[lxxvii] قبّح الأعلم رفع (نفعٌ) لعدم تكرار (لا) فيكون القول: لا نفعٌ ولا ضرٌ، ثم عاد وسوّغ للشاعر عدم التكرار مستعيناً بالمعنى في حمل كلامه على وجه من الصحّة، فقال: ((وسوّغ له الإفراد هنا أنّ ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى؛ لأنّه إذا قال: (وموتك فاجعٌ) دلّ على أنّ حياته لا تضر، فكأنّه قال: حياتك لا نفع ولا ضر))،[lxxviii] وتفسير الأعلم ليس بصحيح، وذلك أنّ(موتك فاجع) لا دلالة فيها على أنّ الشاعر قصد منها حياته لا تضر، ففي القسم الأوّل يتحدّث عن حياته وفي الثاني عن موته وربما أراد بـ(موتك فاجع) أنّ القريب وإنْ كان لا ينفع فالقربى تحتّم الحزن والتفجّع عليه.

وفي قول الكلحبة اليربوعيّ[lxxix]:

ولا أمرَ للمعصيِّ إلا مُضَيَّعا

قال الأعلم: ((نصب (مضيع) على الحال من(الأمر)، وهو حال من نكرة، وفيه ضعفٌ لأنّ أصل الحال أنْ تكون للمعرفة، ويجوز أنْ يكون نصبه على الاستثناء، والتقدير إلّا أمراً مضيعاً وفيه قبح لوضع الصفة موضع الموصوف)).[lxxx] قائدتان في العربيّة اعتمد عليهما الأعلم في تضعيف واستقباح قول الشاعر وهما: الأولى: الأصل لا يكون صاحب الحال إلّا معرفة، والثانية: لا توضع الصفة موضع الموصوف، وعلى هذا الأساس ضعّف الأعلم النصب على الحال واستقبح النصب على الاستثناء.

وفي قول مغلّس بن لقيط الأسدي[lxxxi]:

وقــدْ جعلــتْ نفسِــي تطيــبُ لضغمــةٍ لضغمهما ها يقرعُ العظمَ نابُها

قال الأعلم: ((الشاهدُ في وصله الضمير من قوله: (لضغمهما ها) وكان وجه الكلام (لضغمهما إيّاها)؛ لأنّ المصدر لم يستحكم في العمل والإضمار استحكام الفعل))،[lxxxii] فهو هنا ينظر من جهة قوة عمل العامل، فالفعل لأنّه أقوى العوامل جاز له العمل في المضمر، أما المصدر فهو أضعف منه عملاً وعمله لم يستحكم فلا يعمل في المضمر.

وفي قول الراعي النميريّ[lxxxiii]:

فلمّا لَحِقْنا والجيادُ عشيَّةً دَعوا يا لَكلْبٍ واعتَزينا لِعامرِ

قال الأعلم: ((الشاهد في عطف الجياد على الضمير المتّصل بالفعل، وفيه قبحٌ حتّى يؤكّد بضمير منفصل، فيقال: لحقنا نحن والجيادُ)).[lxxxiv] قبّح الأعلم عطف(الجياد) على الضمير المتّصل من غير توكيد له بضمير منفصل.

وفي قول ابن الأحمر[lxxxv]:

يعالجُ عاقراً أعيتْ عليه ليُلحقَها فينتجُها حوارا

قال الأعلم: ((الشاهد في رفع (ينتجُها) على القطع، ولو نصبَ حملاً على المنصوب قبله لكان أبينَ وأحسنَ؛ لأنّ رفعه يوجبُ وقوعه وكونه ونتاج العاقر لا يكون)).[lxxxvi] يرى الأعلم أنّ نصبَ (فينتجُها) حملاً على (ليلحقَها) أبين وأحسن، وعلّل لذلك بأنّ المعنى في حال الرفع يوجب الوقوع، وهو بخلاف نتاج العاقر الذي لا يقع ولا يكون، فيقع بذلك بالتّضاد.

وفي قول ابن مقبل:[lxxxvii]

أصبح الدهرُ زقد ألوى بهم غيرَ تَقوالِك من قيلٍ وقالِ

قال الأعلم: ((الشاهد في إعراب (قيلٍ وقالٍ) وجرّهما حملاً على معنى تسمية الحرف، ولو أمكنه ألّا يصرفهما حملاً على معنى الكلمة واللفظة لجاز، وكذلك لو أمكنه أنْ يحكيهما على حالهما قبل التسمية ويتركهما على لفظهما مفتوحين لكان حسناً)),[lxxxviii] فكلا الوجهين جائز غير ممتنع عند الأعلم، لكنّه يرى في الوجه الأخير حسناً ليس في غيره من الوجوه؛ وقد خرّج السيرافيّ الفتح بجواز أنْ تكون فيه ألف موقوفة وتكون اللام من(قيل) مفتوحة، فتقول: من قيلَ وقالَ.[lxxxix]

وفي قول الشاعر[xc]:

إذا اعوججنَ قلتُ صاحبْ قوم

بالـدوِّ أمثـــالَ السفيـنِ العُـــوَّمِ

قال الأعلم: ((الشاهد فيه تسكين الباء ضرورة، وهو يريد يا صاحبي أو يا صاحبُ، تشبيهاً له في حال الوصل به إذا كان في الوقف، وهو من أقبح الضرورة)).[xci] إنّ الباء في (صاحب) حقّها التحريك؛ لأنّها في موضع وصل لكنّ الشاعر سكّنها تشبيهاً لها في الوقف وعدّ الأعلم هذا من أقبح الضرورة معتمداً على إرادة الشاعر وقصديته من كلامه.

وفي قول العجّاج:[xcii]

لقد رأى الراؤون غيرَ البُطَّلِ

أنّــك يا معـــــاوِ يا ابـــن الأفضـــلِ

قال الأعلم: ((الشاهد فيه إدخال الترخيم على الترخيم في قوله: (يا معاوِ)، وذلك أنّ الهاء قد اطّرد حذفها للترخيم وكثر، فكأنّ الاسم لم تكن فيه هاء قط، ثم أدخل عليه حرف النداء، والياء آخره فحذفها للترخيم، وهذا من أقبح الضرورة)).[xciii] وعلى الرغم من حمل الأعلم الترخيم في (يا معاوِ) على الضرورة الشعريّة فإنّه وصفها بأقبح الضرورة؛ وذلك لأنّ الشاعر حذف حرفين من الكلمة فرخّمها مرتين فأدخل ترخيماً على ترخيم، وكأنّ ترخيمه أصبح لكلمة (معاوي) وليس لـ(معاوية).

وفي قول الشاعر:[xciv]

آبكَ أيّهْ بيَ أو مصدَّرِ

مــن حَمُـــرِ الجلَّـــةِ جـأبٍ حشـوَرِ

قال الأعلم: ((الشاهد في عطف المصدر على المضمر المجرور دونَ إعادة الجارَّ، وهو من أقبحِ الضرورة)).[xcv] سار الأعلم على ديدنه في نقد الضرورات الشعريّة التي تكون بعيدة عن القاعدة تمام البعد ووصفها بأنّها أقبح الضرورة، فعلى الرغم من عدّه عطف المصدر على المضمر المجرور دون إعادة الجارّ ضرورة شعريّة فإنّه عدها من أقبح الضرورة.

وفي قول الآخر:[xcvi]

محمدُ تفدِ نفسَكَ كُلُّ نفسٍ إذا ما خفتَ من شيءٍ تبالاً

قال الأعلم: ((الشاهد فيه إضمار لام الأمر في قوله: (تفدِ)، والمعنى لتفدِ نفسك، وهذا من أقبح الضرورة؛ لأنّ الجازم أضعف من الجار وحرف الجرّ لا يضمر)).[xcvii] عدّ الأعلم عمل لام الأمر الجزم في الفعل(تفدِ) مع إضمارها من أقبح الضرورة منطلقاً من مبدأ القوة والضعف في العوامل، وقاس ذلك على عدم عمل حرف الجرّ في حالة الإضمار مع أنّه أقوى من الجازم في العمل، فإذا لم يجز له العمل مع قوّته فكيف يجوز لمن هو أضعف منه؟!

ذهب سيبويه إلى أنّ حذف لام الأمر وإبقاء عملها مع إضمارها جائز في ضرورة الشعر، ورأى أنّهم شبّهوها بـ(أنْ) إذا أعملوها مضمرة،[xcviii] في حين ذهب المبرّد إلى عدم جواز حذف اللام حتّى في ضرورة الشعر، وحجّته في ذلك أنّ عوامل الأفعال لا تضمر، وأضعفها الجازمة؛ لأنّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء،[xcix] ولا يرى المازنيّ حذف لام الأمر والدليل على ذلك التماسه وجهاً لتخريج البيت المستدلّ به، فيما نقله عنه السيرافيّ والأعلم بقولهما: ((عن أبي عثمان المازنيّ أنّ الشاعر يجوز أنْ يكون أراد: تفدي نفسك على الخبر، ولكنّه حذف الياء كما حذفوا من دوامي الأيد، يريدون الأيدي... قال أبو سعيد وأجود من هذا الاستشهاد بخط المصحف، وقراءة من قرأ: ﴿ذلكَ ما كنّا نَبغِ فارتدا﴾[الكهف:٦٤]))،[c] وأجاب ابن جنّي عنه بقوله: ((إنّ العرب قد تلتزم الضرورة في الشعر في حالة السعة، أنساً بها واعتياداً لها، وإعداداً لها، وذلك عند وقت الحاجة إليها، ألا ترى إلى قوله:[ci]

قد أصبحتْ أمُّ الخيارِ تدَّعي عليّ ذنباً كلُّه لم أصنع

فرفع للضرورة، ولو نصب لما كسر الوزن، وله نظائر، فكذلك قال: (فيدن مني)، وهو قادر على أنْ يقول: (فليدن مني) لما ذكرت))،[cii] وأيّد الأعلم في كتابه النكت رأي المازنيّ القائل بعدم جواز حذف لام الأمر مطلقاً، واحتجّ لمذهبه وقوّاه برسم المصحف كما تقدّم، وفي كتابه تحصيل عين الذهب ذهب فيه مذهب القائلين بالضرورة الشعريّة، إذ جعلوا إضمار الجازم وإبقاء عمله أقبح من إضمار الجار وإبقاء عمله؛ وعلّلوا ذلك بأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء،[ciii] فجعله الأعلم من أقبح الضرورة، وذلك بقوله بعد إيراد البيت محل الشاهد: ((الشاهد فيه إضمار لام الأمر في قوله: (تفد)، والمعنى: لتفد نفسك، وهذا من أقبح الضرورة؛ لأنّ الجازم أضعف من الجار وحرف الجر لا يضمر، وقد قيل: هو مرفوع حذفت ياؤه ضرورة واكتفي بالكسرة عنها، وهذا أسهل في الضرورة وأقرب))،[civ] ومذهب جواز الإعمال مع الحذف أقرب إلى الصواب؛ وذلك لوجود الشواهد عليه، ومنها قول الراجز:[cv]

قلت لبواب لَدَيْهِ دَارُها تيذَنَ فَإِنِّي حَمْوُهَا وَجَارُهَا

أراد لتيدن فحذف اللام ليس اضطراراً؛ لأن الراجز يمكنه أنْ يقول: إيذن.
وقول الشاعر:[cvi]

فلا تَستطلْ منِّي بقائي ومُدَّتي ولكنْ يكنْ للخيرِ منكَ نصيبُ

أراد: ولكن ليكن، فحذف اللام وأبقى عملها اضطراراً،[cvii] فالشواهد النقليّة التي ذكرت وغيرها خرجت من حدّ القلّة إلى الكثرة، وبذلك ابتعدت عن الشذوذ، ومعنى الأمر فيها واضح، ودليل إضمار اللام جزم الفعل المضارع، ولهذا أرجّح المذهب القائل بجواز حذف لام الأمر وإبقاء عملها.[cviii]

المطلب الرابع: النقد المعجميّ الدلاليّ:

يتّجه النقد الدلاليّ إلى تتبّع المعنى الدقيق للعبارات، فيتّخذه مقياساً لصحّتها؛ لذا كان مجال النقد الدلاليّ رحباً بالنسبة للنقّاد خاصّة من تتبع سقطات الشعراء وعثراتهم،[cix] وهناك لون آخر من النقد اللغويّ، وهو الذي يتعلّق بالمعاني المعجميّة، فقد يخرج الشاعر بالمفردة من مجالها الذي تستعمل فيه إلى مجال آخر فيجرّ ذلك عليه النقد،[cx] فغاية الشاعر الدقّة في اختيار ألفاظ قصيدته وأوصافها حتّى تؤدّي مراده. إذاً هذا النوع من النقد هو النقد الذي((الذي يتّخذ المعنى الدقيق للكلمة مقياساً لصحتها)).[cxi] نقد الأعلم المجال الدلاليّ من خلال تتبعه العيوب التي لحقت بعض الأبيات الشعريّة، ومنها قول مالك بن خويلد الخناعيّ:[cxii]

يا ميَّ لا يُعجزُ الأيامَ ذو حِيدٍ في حومةِ الموتِ رزّامٌ وفرّاسُ

قال الأعلم:((وصف أسداً، ووقع في إنشاد البيت الأوّل غلطٌ وهو قوله: (ذو حيدٍ) والصواب مُبتركٌ وهو الأسد الباركُ، وأمّا(ذو حيدٍ) فهو من وصف الوعل، وحيده نتوء في قرنه)).[cxiii] غلّط الأعلم الشاعر لعدم دقته في توظيف الصفة لموصوفها، إذ وصف الأسد بما ليس من صفاته، وقيل إنّه ألّف صدر بيت إلى عجز بيت آخر، إذ إنّ صدر البيت في صفة وعل، وعجزه في صفة أسد، فـ(ذو حيد) يريد به الوعيل؛ لأنّ الحيد موضع تنشأ في قرنه، وصحّته على ما رواه السيرافيّ:

يا ميَّ لن يُعجزَ الأيامَ ذو حِيدٍ بمُشْمَخِرّ به الظَيانُ والآسُ

وتفسيره: الآفات التي تقع في الدهر ولا يسلم منها هذا الوعل الذي في رأس الجبل، فله ما يرعاه وما يشربه، وصحّته في حال مراعاة العجز:

يا ميَّ لن يُعجزَ الأيامَ ذو مبترك في حومةِ الموتِ رزّامٌ وفرّاسُ

فالمبترك يقصد به الأسد، وحومة الموت الموضع الذي يدور فيه الموت لا يبرح منه، والرزام: المصوت، يقال: رزم الأسد برزم؛ وإذا برك الأسد على فريسته رزم، وفراس: يدق ما يصيده.[cxiv]

وفي قول المتلمّس:[cxv]

ألقى الصحيفةَ كيْ يُخفِّفَ رحلَهُ والزادَ حتّى نَعْله ألقاها

قال الأعلم: ((وكان الواجب في الظاهر أنْ يقول: ألقى الزاد كي يخفِّف رحله والنعل حتّى الصحيفة، فيبدأ بالأثقل محملاً ثم يتبعه الأخف، فلم يمكنه)).[cxvi] عاب الأعلم على الشاعر تقديمه الألفاظ وتأخيرها، ومن ثمّ عاد والتمس وجهاً لهذا التقديم والتأخير معتمداً على قصد الشاعر وإرادته، فقال: ((أو يكون قدّم الصحيفة؛ لأنّ الزاد والنعل أحقّ عنده بالإبقاء؛ لأنّ الزاد يبلغه الوجه الذي يريده، والنعل تقوم له مقام الراحلة إنْ عطبت فاحتاج إلى المشي، فقد قالوا كاد المنتعل أنْ يكون راكباً)).[cxvii]

وفي قول ذي الرمة[cxviii] :

هجومٌ عليها نفسَهُ غيرَ أنّهُ متى يرمَ في عينيه بالشبح ينهضِ

قال الأعلم: ((ومعنى قوله: يرمَ في عينيه بالشبح، يفاجئه بسرعة فينظر إليه، فجعل مفاجأته لنظره كشيء واحد رُمي به، وهو من بديع الكلام وفصيحه)).[cxix] بيّن الأعلم حسن وفصاحة لغة الشاعر وتوظيفها للوصول إلى بداعة المعنى، فنقده هنا نقد إيجابي.

المطلب الخامس نقد الرواية:

للرواية أثر جليّ في النقد اللغويّ، إذ رافق النقد الرواية، وحفظت كتب اللغة والأدب ألواناً من النقد اللغويّ لم تكن لتظهر لولا الرواية، وقسّم الدكتور نعمة رحيم العزاويّ النقد اللغويّ الذي نشأ بسبب الرواية على قسمين: الأوّل نظريّ، تمثّل بالمقاييس التي كان الرواة يعرضون عليها الشعر، والثاني عمليّ أو موضوعيّ ينظر إلى مواضع بعينها من لغة النصّ المروي ليقوّمها، ويصلح ما فيها من خطأ،[cxx] والأخير هو النقد الذي اتّخذه الأعلم، ومنه:

في قول امرئ القيس: [cxxi]

وإنّ شفاءً عَبرةٌ مُهراقةٌ فهل عند رسمٍ دارسٍ من معوَّلِ

قال الأعلم: ((الشاهد فيه نصبُ (شفاءٍ) بـ(إنّ)، وهو نكرة غيرُ مقرَّب من المعرفة، وكان وجه الكلام أنْ يجعله خبراً وينصب العبرة بـ(إنّ)؛ لأنّها موصوفة مقرّبة من المعرفة، ويروى شفائي وهو أحسنُ؛ لأنّه معرفة)).[cxxii] انطلاقاً من القاعدة النحويّة القائلة(بعدم جواز الابتداء بالنكرة؛ لأنّ ذلك مما لا فائدة به) لم يستحسن الأعلم نصب(شفاء)؛ لأنّها نكرة غير موصوفة، ووجه الصواب عنده أنّ النصب يكون لما هو معرفة أو قريب من المعرفة وهو النكرة المقصودة المخصّصة؛ لأنّ تخصيصها بالوصف يقرّبها من التعريف، وبناء على هذا يرى أنّ الأصحّ أنْ تجعل النكرة (شفاء) خبراً، والنكرة المقصودة(عبرة) اسم إنّ منصوباً؛ لأنّ موقعه قبل دخولها مبتدأ، هذا من وجه ومن وجه آخر يستحسن الرواية بقوله: (شفائي)؛ لأنّها معرفة والمعرفة يجوز الابتداء بها.

وفي قول الشاعر[cxxiii]:

ترعى أناضٍ من جزيز الحمضِ

قال الأعلم: ((ويروى أناصٍ بالصاد غير معجمة، وهو جمع أنصاء، وأنصاء جمع نصيّ وهو ضرب من النبات... والرواية الأولى أصحّ وأولى؛ لأنّ النصيَّ ليس من الحمض، إنّما هو من الخُلّة)).[cxxiv] الرواية الأولى (أناض) أصحّ عند الأعلم من الثانية(أناص)؛ وذلك لمطابقتها المعنى الذي أراد الشاعر، فالنقد هنا نقد للرواية وليس للغة الشاعر، فهو يرجّح رواية على أخرى، ويبيّن علّة ذلك مستعيناً بالمعنى.

ومثله قول الفرزدق:[cxxv]

بما في فؤادينا من الشوق والهوى فيجبرُ منهاضُ الفؤاد المعذَّبُ

قال الأعلم: ((ويروى (منهاضُ الفؤادِ المشعّف) وهو الذي شعفه الحبّ، وهذه الرواية أصحّ؛ لأنّه من قصيدة فائية له مشهورة، وهو من نعت المنهاض)).[cxxvi] الظاهر من كلامه أنّه رجّح رواية (منهاضُ الفؤادِ المشعّف) فهي أصحّ-عنده- ؛ وذلك لأنّه عاد إلى قافية القصيدة فوجدها فائية لا تناسبها الكلمة المنتهية بالباء الواردة في الرواية الأولى في قولهم: (المعذّب)، كما أنّ (المشعّف) صفة من صفات المنهاض.

المطلب السادس: نقد بعض لغات العرب:

أكثر اللغويّون من طعنهم في لغات العرب ولهجاتها، وبدا ذلك واضحاً في مؤلّفاتهم النحويّة والصرفيّة فضلاً عن كتب التفسير والقراءات القرآنية، حيث نجد في مؤلّفاتهم مصطلحات تنمّ عن طعنهم في هذه اللغات[cxxvii]، ولا يخلو كتاب الأعلم من هذه النقدات ومنها:

ما قاله في قول قيس بن زهير:[cxxviii]

ألمْ يأتيكَ والأنباءُ تَنْمي بما لاقت لَبونُ بني زيادِ

قال الأعلم: ((أثبت الياء في حال الجزم ضرورةً، لأنّه إذا اضطرّ ضمَّها في حال الرفع تشبيهاً بالصحيح، وهي لغة لغيره ضعيفة، فاستعملها عند الضرورة)).[cxxix] نعت الأعلم لغة معاملة الياء معاملة الصحيح وظهور حرف الإعراب عليها باللغة الضعيفة، فكأنّه بمنزلة من اضطرّ إلى تحريك الياء بالضمّ في حال الرفع مع أنّ القياس عدم تحريها، فلما جزم حذف الحركة التي كانت على الياء،[cxxx] فالقياس أنْ يقول: (يأتِك)، وقيل: أنّه أرسل الياء على سكونها فمن لغته أنْ يقول: هو يأتيك، كما تقول هو يضربُك، فحذف الضمّة من الياء وأسكنها في الجزم،[cxxxi] غير إنّه يعود ويبرّر للشاعر بأنّه يجوز له ما لا يجوز لغيره فحملها على الضرورة.

وورد نقد اللغات في قوله: ((إنّ الألف تثبت ولا تحذف إلا على قول من حذفها في الكلام، فقال: رأيت زيدْ، ولقيتُ خالدْ، وهي لغة ضعيفة)).[cxxxii] ضعّف الأعلم لغة حذف الألف في الوقف في حال النصب؛ لأنّها تثبت كما تثبت الياء في الجرّ والواو في الرفع للترنّم، فالنقد ههنا نقد للغة بعض العرب بالضعف، وفي قوله: ((غَوَى يَغوِي من الغيّ، وغويَ الفصيل يغوى إذا بشم من اللبن، وقد حكيَ في الأوّل غوِيَ يغوَى غيّاً، وهي لغة قليلة رديئة)).[cxxxiii] نعت الأعلم لغة من جعل الماضي(غوِيَ) والمضارع(يغوَى) وهما من الغيّ بالرداءة، وبأنّها لغة قليلة نادرة، والشائع الجيد غَوَى يَغوِي من الغيّ.

المطلب السابع: ما أورد الأعلم من نقد اللغويين للشعراء :

قدح اللغويون في كثير من الشعر، إذ حوت كتب اللغة كثيراً من آرائهم النقديّة، ولم يبتعد مؤلّف الأعلم عن ديدن هذه المؤلّفات، إذ ضمّنه ردّ اللغويين على الشعراء في أبياتهم، وتغليطهم فيها، ومن نماذجه قوله بعد بيت ذي الرمة[cxxxiv]:

حواجيجُ ما تنفكّ إلّا مناخةً على الخسفِ أو نرمي بها بلداً قفْرا

((وكان الأصمعيّ يغلّط ذا الرمة في قوله: ما تنفكُّ إلا مناخةً؛ لإدخاله حرفَ الإيجاب على ما تنفكُّ، ومعناها إيجاب الخبر))،[cxxxv] وهو في هذا الموضع يدافع عن الشاعر، ويلتمس وجهاً من الصحّة للبيت يخرج فيه الشاعر عن الخطأ، وهو ((أنْ يقدّر(تنفكُّ) تامّة دون خبر، ويكون معناها لا تنفكُّ من السير إلّا في حال إناختها، أو يكون خبرها في قوله: (على الخسْفِ) كما تقدّم، وينصب(مناخةً) على الحال في الوجهين)).[cxxxvi]

وكما في قوله بعد قول الشاعر:[cxxxvii]

سقى قومي بني مجدٍ وأسقى نميراً والقبائلَ من هلالا

:((والأصمعيّ ينكره ويتّهم قائله؛ لأنّه لو كان عربيّاً مطبوعاً لم يجمع بين لغتين لم يعتد إلّا إحداهما)).[cxxxviii] ينقل الأعلم اتّهام الأصمعيّ لقائل البيت وإنكاره له، ويصفه بأنّه عربي غير مطبوع لجمعه بين لغتين من غير تعليق على قول الأصمعيّ، وهذا ما يدلّ على أنّه ارتضاه واستحسنه، إذ لو كان مخالفاً له لردّ ذلك كما هو ديدنه في المسائل والآراء التي لا يرتضيها.

الخاتمة:

١- أثبت البحث وجود مادّة غنية في النقد اللغويّ، وعناية الأعلم الشنتمريّ في رصدها، ومن ثمّ معالجتها على وفق المنهج اللغويّ، وتأييد ما يوافق مذهبه، ورفض ما يخالفه، وسلك في ذلك مسلك الناقد المدقّق الحاذق في لغته، فكتاب تحصيل عين الذهب غني بالمادّة النقديّة، أذ أودعه الأعلم كثيراً من آرائه النقديّة التي شكّلت أهمية بالغة في النقد اللغويّ.

٢- لم تبتعد صور النقد اللغويّ في كتاب تحصيل عين الذهب عن صورها في كتب اللغة الأخرى، إذ كان الأعلم يفسّر البيت الشعريّ ويعرض ما قيل فيه من آراء ويشرحها؛ بغية إقامة الدليل على الآراء الضعيفة والاعتراض عليها، وتصويب رأيه وتقويته، فعن طريق الشرح والتفسير يضع القارئ أمام الرأي الصحيح المقبول الذي كانت له الغلبة.

٣- وافقت أغلب آرائه النقديّة مذهب سيبويه بل كان منتصراً له فيها، غير إنّه لم يوافقه فيها جميعاً كما في المسألة التي وافق فيها المازنيّ التي دارت حول حذف لام الأمر وإبقاء عملها.

٤- نوّع الأعلم وأفاض من طرائق أدلّته بما يخدم رأيه النقديّ، فتارة نراه يعتمد الحجّة النقليّة، وأخرى الحجّة العقليّة، إلّا أنّ الدليل العقليّ قد طغى على حججه؛ لإكثاره من التعليل في كثير من مسائله، واحتجاجه بالقياس كما في قوله في مسألة بناء جمع (آيُرا): والقياسُ أنْ تبنى على (أفْعَال) كأبيات وأثواب، وفي قوله: وقاس ذلك على صرف العرب الأعجميّ المعرفة إذا بلغ هذه النهاية من الخفّة نحو: نوحٍ، ولوطٍ، ولا خلاف بين النحويين في هذا، فالمؤنث فيما انصرف بمنزلته. وقد يعتمد الحجّة العقليّة والنقليّة معاً كما في مسألة وزن (مؤرنب) إذ قال: والصحيح قول سيبويه؛ لما يعضده من القياس في كثرة زيادة الهمزة في مثل هذا المثال، ولقول العرب: كساء مرنبانيّ إذا عُمِل من أوبار الأرانب، فمؤرنب بمنزلة مرنبانيّ ولا همزة فيه فهمزة مؤرنب زائدة، ولا يغفل الأعلم مراد وقصدية الشاعر التي اعتمدها كثيراً في تفسير الأبيات، وكحجّة لإثبات رأيه وتغليط رأي الآخر.

٥- استعمل الأعلم كثيراً من المصطلحات النقديّة التي تشير إلى إبراز مواطن الجودة والرداءة ومنها: (وهذا أبين إلّا أنّ فيه قبحاً)، و(الأكثر الأقيس)، و(والصحيح قول سيبويه)، و(وهذا من أقبح الضرورة)، و(وهذا المعنى مع سخفه أمثلُ

مما عبّر به عنه من لفظه)، و(فأحال اللفظ حتّى عميَ المعنى السخيف فازداد قبحاً إلى سخفه)، و(ولو فتح(أنْ) لم يحسن)، و(وفيه قُبح)، (ولو أضمر لكان حسناً)، (والرفعُ فيهما حسنٌ)، (وفيه ضعفٌ)، (وهي لغة لغيره ضعيفة)، (وهي لغة قليلة رديئة).

٦- بيّن الأعلم حسن وفصاحة لغة الشاعر وتوظيفها للوصول إلى بداعة المعنى، فنقده لم يكن نقداً سلبيّاً في جميع مواضعه، وإنّما كان منه نقد إيجابيّ على نحو قوله: (وهو من بديع الكلام وفصيحه) في قول ذي الرمة :

هجومٌ عليها نفسَهُ غيرَ أنّهُ متى يرمَ في عينيه بالشبح ينهضِ

وقوله في نقد الرواية: (والرواية الأولى أصحّ وأولى).

وأخيراً لا أدّعي الكمال في عملي هذا فكلّ ما أثبته كان شذرات تجلي النقد اللغويّ في كتاب تحصيل عين الذهب، فالنقد اللغويّ فيه كثير لا يتّسع البحث لعرضه جميعاً، فمن أراد دراسته بشكل أوسع سيجد فيه إضافات طيّبة، والحمد لله ربّ العالمين، وما توفيقي إلّا به عليه توكّلت وإليه أنيب.

الهوامش:

[١] النقد الجماليّ وأثره في النقد العربيّ:١١٥.

[١] ينظر: النقد اللغويّ في التراث العربيّ: ٩٥٥.

[١] ينظر: الصلة:٩٧٦/٣.

[١] ينظر: المصدر نفسه، وإشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين:٣٩٣.

[١] ينظر: مرآة المرجان وعبرة اليقضان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان:١٢٢/٣.

[١] ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة:٦٥/٤.

[١] ينظر: الصلة:٩٧٧/٣، وإنباه الرواة:٦٥/٤، ومرآة المرجان:١٢١.

[١] ينظر: إشارة التعيين:٣٩٣.

[١] ينظر: إنباه الرواة:٦٥/٤.

[١] ينظر: الصلة:٩٧٦/٣.

[١] ينظر: المصدر نفسه:٩٧٧/٣.

[١] ينظر: إنباه الرواة:٦٦/٤، وإشارة التعيين:٣٩٣، ومرآة المرجان:١٢٢/٣.

[١] ينظر: المصدر نفسه:٦٥/٤.

[١] ينظر: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين:٢٣٣.

(١) ينظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب:٤/٧٧، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: مقدمة المحقق:٢٠-٢١.

(١) ينظر: الصلة: ٣/٩٧٧، وإنباه الرواة: ٤/٦٧.

(١) ينظر: إشارة التعيين:٣٩٣.

(١) ينظر: مرآة الجنان:٣/١٢١.

(١) ينظر: جدليّة الإفراد والتركيب في النقد العربيّ القديم:٨٣.

(١) ينظر: تاريخ النقد الأدبيّ عند العرب من العصر الجاهليّ إلى القرن الرابع الهجريّ١٣.

(١) البيت بلا عزو في الكتاب:١/٤٥٠، والمنصف:٢/١٩١، والخصائص:١/٧٣، والنكت:٧٤٩.

(١) النكت: ٤٢٢.

(١) الخصائص:١/٧٤.

(١) ينظر: لسان العرب:١٥/٢٨٥.

(١) ينظر: شرح ديوانه:١٥٢.

(١) تحصيل عين الذهب:٥٩٧.

(١) ينظر: المنصف:٢/٣٢٩.

(١) النقد اللغويّ في التراث العربيّ:٩٦٧.

(١) ينظر: ديوانه:١٣١.

(١) تحصيل عين الذهب:٥٣٥.

(١) ينظر: تاريخ النقد الأدبيّ عند العرب من العصر الجاهليّ إلى القرن الرابع الهجريّ:١٩.

(١) ينظر: في تاريخ النقد والمذاهب الأدبيّة:٤٢-٤٣.

(١) ينظر: ديوان ليلى الإخليليّة:٥٦.

(١) ينظر: تحصيل عين الذهب:٥٧٩.

(١) المصدر نفسه.

(١) نسب إلى براء الكلبيّ في شرح أبيات سيبويه:١/١٧٦-١٧٧.

(١) تحصيل عين الذهب:٥٣٧.

(١) ينظر: شرح ديوانه:١٩٩.

(١) تحصيل عين الذهب: ٥٦٤.

(١) ينظر: النقد اللغويّ في التراث العربيّ: ٩٧٠.

(١) ينظر: ملحق ديوانه:١٧٨.

(١) ينظر: تحصيل عين الذهب:٤٥٢.

(١) النّكت في تفسير كتاب سيبويه:٢/٨٣٤-٨٣٥.

(١) الكتاب:٣/٢٤٠-٢٤١.

(١) النقد اللغويّ في التراث العربيّ:٩٦٢.

(١) النقد اللغويّ عند الدكتور هادي حسن حمودي(رسالة ماجستير):٥٨.

(١) معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: ١/٨٩.

(١) تأريخ النقد الأدبيّ:١٢٠.

(١) النقد النحويّ عند ابن هشام في أوضح المسالك، د. سلام حسين، على الموقع الالكترونيّ http://www.alqaseda.com/vb/showthread.php في ٢٠١٣/٢/١٧.

(١) ينظر: ديوانه:١٠٨.

(١) تحصل عين الذهب: ٧٠ .

(١) ينظر: البليغ في المعاني والبيان والبديع: ١/٢٥.

(١) ينظر: ديوانه:٦١٤، الرواية فيه: أتغضب أنْ أذنا قتيبة حزتا جهاراً ولم تغضب ليوم ابن خازم.

(١) ينظر: الانتصار:١٩٤، والنكت:٢/٧٩٢.

(١) البيت بلا عزو في الانتصار والنكت.

(١) تحصيل عين الذهب:٤٣٨-٤٣٩.

(١) ينظر: النكت:٢/٧٢٩.

(١) ينظر: الانتصار:١٩٤، والنكت:٢/٧٢٩، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب:١/٢٣.

(١) ينظر: الكتاب:٣/١٦١-١٦٢.

(١) ينظر: المصدر نفسه.

(١) ينظر: النكت:٢/٢٩٢، وتحصيل عين الذهب:٤٤٤.

(١) ينظر: الكتاب:١/٢٢، وشعره:٣٦.

(١) تحصيل عين الذهب:٧٦-٧٧.

(١) نسب إليه في الكتاب:١/٣٠، وهو لأبيه عدي بن زيد العبادي كما في ديوانه:٦٥، وينظر: نسبته في الخصائص:٣/٣، وخزانة الأدب:١/١٨٣.

(١) تحصل عين الذهب:٨٦.

(١) ينظر: المصدر نفسه:٨٦-٨٧.

(١) المصدر نفسه:١٤٥.

(١) ينظر: المفصل في النحو: ٩/١٣-٢٣.

(١) البيت بلا عزو في الكتاب:٩٢/١، والنكت:٢٩١، وخزانة الأدب:١٧٣/٢.

(١) تحصيل عين الذهب: ١٥٠-١٥١.

(١) نسب إلى ابن ميّادة في شرح أبيات سيبويه:١٨/٢، وهو بلا عزو في المقتضب:٢٩١/٤.

(١) المصدر نفسه: ٢٤٣.

(١) ينظر: الانتصار لسيبويه:١١٦-١١٧.

(١) ينظر: ديوانه:١٦٥.

(١) ينظر: تحصيل عين الذهب:٢٣٨.

(١) نسب البيت للضحّاك بن هشام الرقاشي في شرح أبيات سيبويه:٣٦٢/١-٣٦٣.

(١) تحصيل عين الذهب:٣٥٤.

(١) المصدر نفسه:٣٥٤.

(١) ينظر: شرح أبيات سيبويه:١٥١/٢، والنكت:٦٣٩، وخزانة الأدب:١٨٧-١٨٩.

(١) تحصيل عين الذهب:٣٦٩.

(١) ينظر: النكت:٦٥٩، وشرح المفصّل:١٠٦/٣، وخزانة الأدب، ٤١٥/٢-٤١٦.

(١) تحصيل عين الذهب:٣٧٧.

(١) ينظر: شعره:٢١٢.

(١) تحصيل عين الذهب:٣٨١.

(١) ينظر: شعره:٧٣.

(١) تحصيل عين الذهب:٤٠٤.

(١) ينظر: ديوانه:٣٩٢.

(١) تحصيل عين الذهب:٤٧٠.

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافيّ:٣٦/٤.

(١) البيتان لأبي نخيلة السعديّ في شرح أبيات سيبويه:٣٤١/٢.

(١) تحصيل عين الذهب:٥٦٥.

(١) ينظر: ديوانه:١٦٣-١٦٤ وروايته: أنّك يا زيد يا بن الأفحل.

(١) تحصل عين الذهب: ٣٣٢.

(١) البيتان بلا عزو في الكتاب:٣٩١/١، والنكت:٦٦٨.

(١) تحصيل عين الذهب: ٣٨٢.

(١) نسب البيت إلى حسان بن ثابت، ولم أقف عليه في ديوانه، ولم ينسبه سيبويه ولا الأعلم، ينظر: شرح المفصّل،٣٥/٧، وخزانة الأدب:١١/٩.

(١) تحصيل عين الذهب:٣٨٨.

(١) ينظر: الكتاب: ٨/٣-٩.

(١) المقتضب:١٣٠/٢-١٣١.

(١) شرح كتاب سيبويه، السيرافيّ:١٩٨/٣، وينظر: النكت:٦٩٥/١.

(١) نسب البيت لأبي النجم العجليّ، ينظر: خزانة الأدب:١٧٣/١، والخصائص:٦١/٣.

(١) الخصائص:٣٠٣/٣.

(١) ينظر: ضرائر الشعر:١٤٩.

(١) تحصيل عين الذهب: ٣٨٧-٣٨٨.

(١) نسب البيت لمنظور بن مرثد الأسديّ، ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحويّة:٤٦٦/١.

(١) لم ينسب البيت لقائل معين، ينظر: مغني اللبيب:٢٤٨/١.

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية:١٥٧٠/٣-١٥٧١.

(١) ينظر: الجدل النحويّ في كتاب النكت للأعلم الشنتمري-دراسة في تقنيات الحجاج- (رسالة ماجستير): ٢١٩.

(١) ينظر: في منهج النقد اللغويّ القاموس المحيط أنموذجاً(أطروحة دكتوراه):٦٥-٦٧.

(١) ينظر: النقد اللغويّ حتى نهاية القرن السابع الهجريّ:٣٠.

(١) النقد اللغويّ في التراث العربيّ:٩٦٨.

(١) الكتاب:٢٥١/١، وينظر: ديوان الهذليين:٤/٣.

(١) تحصل عين الذهب:٢٦٤.

(١) ينظر: شرح أبيات سيبويه، السيرافيّ(٣٨٥هـ):٤١٧/١-٤١٨.

(١) ينظر: الكتاب:٥٠٠/١، وشرح المفصّل:١٩/٨، وخزانة الأدب:٤٤٥/١-٤٤٦، وديوانه:٣٢٧.

(١) تحصيل عين الذهب:١٠٨.

(١) المصدر نفسه.

(١) ينظر: ديوانه:٤١٤.

(١) تحصيل عين الذهب:١١١.

(١) ينظر: النقد اللغويّ حتّى نهاية القرن السابع الهجريّ:٢٧.

(١) ينظر: ديوانه:٩.

(١) تحصيل عين الذهب: ٢٨٩.

(١) البيت لأبي عوف في شرح أبيات سيبويه:٢/٣٢٠.

(١) تحصيل عين الذهب:٥٤٢.

(١) الكتاب:٢/٢٠٢، وشرح ديوانه:١٢٤.

(١) تحصيل عين الذهب:٥٤٣.

(١) ينظر: طعن النحاة واللغويين في لغات العرب(رسالة ماجستير):٩.

(١) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات:٤٥٩.

(١) تحصيل عين الذهب:٧١.

(١) ينظر: شرح أبيات سيبويه، السيرافيّ:١/٣٢٣.

(١) ينظر: شرح أبيات سيبويه، النحّاس(ت٣٣٨هـ):٣٥-٣٦.

(١) تحصيل عين الذهب:٥٦٧.

(١) المصدر نفسه:٥٧٣.

(١) ينظر: ديوانه:٢٤٠.

(١) تحصيل عين الذهب:٤٠١

(١) المصدر نفسه:٤٠١.

(١) ينظر: شرح ديوان لبيد:٩٣.

(١) تحصيل عين الذهب:٥٥٠.

المصادر والمراجع:

١. إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد المجيد اليمانيّ(ت٧٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، ط١ ،١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركليّ(ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط٧، ١٩٨٦م.

٣. إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن بن علي بن يوسف القفطيّ(ت٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٤. الانتصار لسيبويه على المبرّد، أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن ولّاد التميميّ النحويّ(ت٣٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٥. البليغ في المعاني والبيان والبديع، أحمد أمين الشيرازيّ، مؤسسة النشر الإسلاميّ، ط١، ١٤٢٢هـ.

٦. تاريخ النقد الأدبيّ عند العرب من العصر الجاهليّ إلى القرن الرابع الهجريّ، طه أحمد إبراهيم، الناشر طبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٣٧م.

٧. تاريخ النقد الأدبيّ عند العرب من العصر الجاهليّ إلى القرن الرابع الهجريّ، الأستاذ طه أحمد إبراهيم، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧م.

٨. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمريّ، حقّقه وعلّق عليه: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٩. الجدل النحويّ في كتاب النكت للأعلم الشنتمريّ-دراسة في تقنيات الحجاج- (رسالة ماجستير)، إيمان عبد جاسم، كلية التربية القرنة، جامعة البصرة، ١٤٤٢هـ/٢٠٢١م.

١٠. جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربيّ القديم، د. محمد عبد المطّلب، الشركة المصريّة العالميّة للنشر، لونجمان، ط١، ١٩٩٥م.

١١. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغداديّ(١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، دط، دت.

١٢. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجّار، المكتبة العلمية، دط، دت.

١٣. ديوان ابن مقبل، تحقيق: د. عزة حسن، دمشق، ١٩٦٢م.

١٤. ديوان الحطيأة بشرح ابن السكيت والسكريّ والسجستانيّ، تحقيق: نعمان أمين طه، مطبعة مصطفى البابي، القاهرة، ١٩٥٨م.

١٥. ديوان العجاج برواية الأصمعيّ، تحقيق: د. عزة حسن، دار الشرق، بيروت، ١٩٧٥م.

١٦. ديوان الفرزدق، شرحه وقدّم له، الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط١ ،١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٧. ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطيّ، الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، دط، ١٣٨٥م/١٩٦٥م.

١٨. ديوان أمرئ القيس، تحقيق: محمّد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، دط،١٩٥٨م.

١٩. ديوان جرير بشرح محمّد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمّد أمين طه، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م.

٢٠. ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: د. سيد حنفي حسنين، مطابع الهيئة المصريّة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٤م.

٢١. ديوان ذي الرمة، تحقيق: مطيع بييلي، المكتب الإسلاميّ، بيروت،١٩٦٤م.

٢٢. ديوان شعر المتلمّس الضبعيّ، تحقيق: حسن كامل الصيرفيّ، مجلّة معهد المخطوطات، مجلد:١٤، القاهرة، ١٩٦٨م.

٢٣. ديوان ليلى الإخيليّة، عني بجمعه وتحقيقه: خليل إبراهيم العطية، جليل العطية، دار الجمهورية، بغداد، ط١ ،١٣٨٦هـ/١٩٦٧م.

٢٤.شرح المفصّل، يعيش بن علي بن يعيش(٦٤٣هـ)، قدّم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
٢٥.شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر أحمد بن محمّد النحّاس(ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة، بيروت، ط١ ،١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٢٦.شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافيّ(٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
٢٧.شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباريّ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط٥، د ت.
٢٨.شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجيانيّ، حققه وقدّم له: د. عبد المنعم أحمد هريريّ، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٢٩.شرح ديوان كعب بن زهير، صنعة أبي سعيد السكريّ، دار الكتب المصريّة، ١٩٥٠م.
٣٠.شرح ديوان لبيد بن أبي ربيعة، تحقيق: د. إحسان عبّاس، الكويت، ١٩٦٢م.
٣١.شرح كتاب سيبويه، الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السيرافيّ(ت٣٨٦هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدليّ، وعلي سيد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، ط١ ،١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
٣٢.شعر الأخطل صنعة السكريّ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الأصمعيّ، حلب، ١٩٧١م.
٣٣.شعر الراعي النميريّ، تحقيق: د. نوري حمودي القيسيّ، مجلة المجمع العلميّ العراقي.
٣٤.شعر عمرو بن أحمر، تحقيق: د. حسين عطوان، مطبعة دار الحياة، دمشق.
٣٥.الصلة، ابن بشكوال (ت٥٧٨هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياريّ، دار الكتاب المصريّ، القاهرة، دار الكتاب اللبنانيّ، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
٣٦.ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيليّ، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٤٩:١٩٨٠م.
٣٧.طعن النحاة واللغويين في لغات العرب(رسالة ماجستير)، قاسم خليل حسن القواسمة، جامعة مؤتة.
٣٨.في تاريخ النقد والمذاهب الأدبيّة، د. محمد طه الحاجريّ، دار النهضة العربيّة، بيروت، ١٩٨٢م.
٣٩.في منهج النقد اللغويّ القاموس المحيط أنموذج (أطروحة دكتوراه)، خالد هدنة، جامعة فرحات عبّاس، الجزائر، ٢٠١١–٢٠١٢م.
٤٠.الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢ ،١٣٠٢هـ/١٩٨٢م.

٤١. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقيّ المصريّ(ت٧١١هـ)، اعتنى بتصحيحه: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد صادق العبيديّ، دار إحياء التراث العربيّ، مؤسسة التاريخ العربيّ، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٩م/١٩٩٩م.

٤٢. مرآة المرجان وعبرة اليقضان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعيّ اليمنيّ المكيّ(٧٦٨هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٧٩م.

٤٣. معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الروميّ الحمويّ(٦٢٦هـ)، إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.

٤٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاريّ(٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدنيّ، القاهرة، د ط، د ت.

٤٥. المفصل في النحو، جار الله الزمخشريّ(٥٣٨هـ)، دار الجبل، ط٢، د ت.

٤٦. المقتضب، أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرّد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، دار التحرير للطباعة والنشر، مصر، د ط، د ت.

٤٧. المنصف، ابو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ(ت٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٩٥٤هـ.

٤٨. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقّري التلمسانيّ(ت١٠٤١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د ط، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.

٤٩. النقد الجماليّ وأثره في النقد العربيّ، غريب روز، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٥٢م.

٥٠. النقد اللغويّ حتّى نهاية القرن السابع الهجريّ، نعمة رحيم العزّاويّ، د ط، د ت.

٥١. النقد اللغويّ في التراث العربي، د. ممدوح محمّد خسارة، مجلة مجمع اللغة العربيّة بدمشق، المجلّد(٨٤)، ج٤.

٥٢. النقد النحويّ عند ابن هشام في أوضح المسالك، د. سلام حسين، على الموقع الالكتروني http://www.alqaseda.com/vb/showthread.php في ٢٠١٣/٢/١٧.

٥٣. النقد اللغويّ عند الدكتور هادي حسن حمودي(رسالة ماجستير)، تغريد كاظم حميد، جامعة البصرة، كلية التربية/ القرنة، ١٤٤٥هـ/٢٠٢٣م.

٥٤. النّكت في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمريّ (٤٧٦هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربيّة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والتعليم، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

مجلة الدراسات المستدامة
JOSS
Journal of Sustainable Studies

مجلة الدراسات المستدامة
JOSS
Journal of Sustainable Studies